مخالفةُ مناهج المرجئةِ
لأصول دعوة الإمامِ المصلحِ محمّدِ بنِ عبدِ الوهاب
-رحمه اللّه تعالى-

بحث مقدَّم لمؤتمر

«عالَميَّة دعوة الإمام المصلح محمدِ بنِ عبدِ الوهاب، وآثارها الحميدة»

الفترة: يوم السبت ١٤٤٠/٤/١٥هـ الموافق ٢٠١٨/١٢/٢٢م

أعدَّه وقدَّمَه

الدكتور/ محمد محمدي بن محمد جميل النورستاني

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، وأشهد أن لا إله إلّا الله وليُّ الصالحين، والصلاة والسلام على سيد الأنبياء والمرسلين، نبيِّنا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين.

فهذه وريقاتٌ كتبتُها حول مخالفة مناهج المرجئةِ لأصول دعوة الإمام المصلح محمد بن عبد الوهاب رَحِمَهُ ٱللَّهُ، قدَّمتُها إلى مؤتمر «**عالمية دعوة الإمام المصلح محمد بن عبد الوهاب، وآثارها الحميدة**»[1]، وقد بينت فيها أنه رَحِمَهُ ٱللَّهُ كان على مذهب أهل السنة والجماعةِ في جميع مسائل الإيمان، وأنَّ مناهجَ المرجئةِ بعيدةٌ كلَّ البعد عن أصولِ دعوتِه رَحِمَهُ ٱللَّهُ، كما أنها بعيدةٌ عن أصول مذهب أهل السنة والجماعة، وأنّ ما أثيرَ مؤخَّرًا من القول بإمكان تحقُّق الإيمان بدون العمل -بدون عذرٍ يمنعُ من ذلك-: لا تصحُّ نسبتُه إلى الإمام المصلح، كما لا تصحُّ نسبتُه إلى السلف عمومًا.

وبيَّنت بعضَ ما وقعَ فيه أولئك من الأخطاء في ارتباط العمل بالإيمان، وفي تفسيرهم للعمل، وفي فهمهم لمذهب السلف، وفي نسبتِهم لقولهم الباطل إلى السلف.

---

(١) هذه الوريقات ليست بحثًا أكاديميًّا، ففيها نواقص من هذه الناحية؛ لأنها مما لا تتحمَّلُها المساحة المخصصة لمثل هذه البحوث في مثل هذه المؤتمرات، كما أن الوقت لا يتسعُ لها، والله المستعان.

خطة البحث

وتشتملُ خطة البحث مقدمةً، وثلاثة مباحث، وفهرسًا للموضوعات، على النحو التالي:

المبحث الأول: الأقوال في تعريف الإيمان. وفيه مطلبان:

المطلب الأول: قول أهل السنة والجماعة.

المطلب الثاني: أقوال المرجئة.

المبحث الثاني: تحرير القول فيمَن يرى العملَ شرطًا في كمال الإيمان. وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: بيان كون هذا القول من أقوال المرجئة، وليس من أقوال السلف.

وفيه ثلاثة مقامات:

المقام الأول: بيان مصادمتِه لأصول أهل السنة، وكونه متناقضا.

المقام الثاني: خطأ أصحاب هذا القول في تفسير (العمل).

المقام الثالث: تصريحُ كثيرٍ من المرجئة بأنَّ الأعمالَ شرطُ كمالٍ في الإيمان عندهم.

المطلب الثاني: خطأ نسبتِه إلى السلف.

المطلب الثالث: تحذير العلماء من هذا القولِ وقائليه.

المبحث الثالث: مذهب شيخ الإسلام محمد بنِ عبد الوهاب في مسمى الإيمان.

المبحث الأول: الأقوال في تعريف الإيمان

وفيه مطلبان:

المطلب الأول: قول أهل السنة والجماعة

إنَّ الإيمانَ عند أهل السنة والجماعة هو: تصديقٌ بالجنان، وقولٌ باللسان، وعملٌ بالجوارح والأركان؛ يزيد بالطاعة، وينقص بالمعصية[1].

ولا يجزئ واحدٌ من الثلاث إلا بالآخر؛ لأن أعمالَ الجوارح داخلةٌ في مسمى الإيمان، وهي جزء منه.

وقد أجمع عليه أئمتُهم وعلماؤهم، وحكى عددٌ من الأئمة إجماعَ أئمة أهل السنة والجماعة -على مَرِّ القرون- عليه، من ذلك:

١- قولُ الإمام الأوزاعيِّ (ت١٥٧هـ): «لا يستقيمُ الإيمانُ إلَّا بالقول، ولا يستقيمُ الإيمانُ والقولُ إلَّا بالعمل[2]، ولا يستقيمُ الإيمانُ والقولُ والعملُ إلَّا بنيةٍ موافقةٍ للسنة، **وكان مَن مضى من سلَفنا لا يفرِّقون بين الإيمان والعمل، والعملُ من الإيمان، والإيمانُ من العمل...**»[3].

---

(١) انظر: (السنة) لابن أبي عاصم (٢/ ٦٥٤)، (شرح السنة) للبربهاري (ص/ ٦٧)، (شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة) للَّالكائي (١/ ١٧٠) وما بعدها، -وقد ذكرَ هناك اعتقادات أئمة السنة في المسألة؛ من أمثال السفيانين، والأوزاعي، وغيرهم-، (لمعة الاعتقاد) لابن قدامة (ص/ ١٧٤، ١٨١) -مع شرح الشيخ الفوزان-، وغيرها من كتب السنة والاعتقاد.

(٢) **وعند المرجئة: لا يكتملُ! ولاحظ الفرقَ بين القولين!**

(٣) (الإبانة) لابن بطة (٢/ ٨٠٧) -ط: دار الراية/ الرياض-.

٢- وقولُ الإمام الشافعيِّ (ت٢٠٤هـ): «وكان الإجماعُ من الصحابة والتابعين من بعدهم ممن أدركنا: أن الإيمان قول وعمل ونية لا يجزئ واحد من الثلاثة عن الآخر»[١].

٣- وقال الإمامُ الحميديُّ (ت٢١٩هـ) -شيخُ البخاريِّ-: «وأن الإيمانَ قولٌ وعملٌ، يزيد وينقص، لا ينفعُ قولٌ إلَّا بعمل، ولا عملٌ ولا قولٌ إلَّا بنيةٍ، ولا قولٌ وعملٌ ونيةٌ إلَّا بسنة»[٢].

٤- وقال الإمامُ أبو عبيد القاسم بن سلام (ت٢٢٤هـ) -بعد ذكرِه لبعض النصوص في زيادة الإيمانِ ونقصانِه-: «فلم يجعل الله للإيمانِ حقيقةً إلَّا بالعملِ على هذه الشروط، والذي يزعمُه أنه بالقولِ خاصةً، [و] يجعلُه مؤمنًا حقًّا وإن لم يكن هناك عمل: فهو معاندٌ لكتاب الله والسنة»[٣].

ثم قال: «فالأمرُ الذي عليه أهلُ السنة عندنا: ما نصَّ عليه علماؤنا؛ مما اقتصصنا في كتابنا هذا؛ أنّ الإيمانَ بالنيةِ والقولِ والعملِ جميعًا»[٤].

وفي نقلٍ طويلٍ عنه نقلَه الأئمة: ذكرَ أسماءَ من يقولُ بهذا القولِ من أهل مكة، والمدينة، واليمن، ومصر، والشام، وممن سكن العواصمَ وغيرَها من الجزيرة، والكوفة[٥]، والبصرة، وواسط، والمشرق، ثم قال: «هؤلاء كلُّهم

---

(١) (شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة) للَّالكائي (٥/ ٩٥٦-٩٥٧).

(٢) (أصول السنة) له -آخر مسنده- (ص/ ٢/ ٥٤٦).

(٣) (الإيمان) لأبي عبيد (ص/ ١٨-١٩)، وما بين المعكوفتين مني لاقتضاء السياق.

(٤) المصدر السابق (ص/ ١٩).

(٥) أكثرَ أبو عبيد من ذكر أسماء مَن قال بقول أهل السنة من أهل الكوفة، وقد علَّقَ عليه شيخُ الإسلام بقو له: «قُلْت: ذَكَرَ مِنْ الْكُوفِيِّينَ مَنْ قَالَ ذَلِكَ أَكْثَرَ مِمَّا ذَكَرَ مِنْ غَيْرِهِم؛ لِأَنَّ الْإِرْجَاءَ فِي أَهْلِ

يقولون: الإيمانُ قولٌ وعملٌ، يزيدُ وينقص، وهو قولُ أهل السنة، والمعمولُ به عندنا»[1].

٥- وقال الإمامُ البخاريُّ (ت٢٥٦هـ): «لقيت أكثرَ من ألف رجل من أهل العلم؛ أهلَ الحجاز، ومكة[2]، والمدينة، والكوفة، والبصرة، وواسط، وبغداد، والشام، ومصر: لقيتُهم كراتٍ قرنًا بعد قرن[3]، أدركتُهم وهم متوافرون من أكثر من ستٍّ وأربعين سنة...فما رأيتُ واحدًا منهم يختلفُ في هذه الأشياء: أنَّ الدينَ قولٌ وعمل؛ لقول الله: ﴿وَمَآ أُمِرُوٓاْ إِلَّا لِيَعۡبُدُواْ ٱللَّهَ مُخۡلِصِينَ لَهُ ٱلدِّينَ حُنَفَآءَ وَيُقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَيُؤۡتُواْ ٱلزَّكَوٰةَۚ وَذَٰلِكَ دِينُ ٱلۡقَيِّمَةِ ٥﴾»[4].

وقال رَحِمَهُ اللَّهُ أيضًا: «لقيتُ أكثرَ من ألف رجلٍ من العلماء بالأمصار؛ فما رأيت أحداً منهم يختلف في أن الإيمان قول وعمل، يزيد وينقص»[5].

الْكُوفَةِ كَانَ أَوَّلًا فِيهِمْ أَكْثَرَ، وَكَانَ أَوَّلُ مَنْ قَالَهُ حَمَّادُ بْنُ أَبِي سُلَيْمَان، فَاحْتَاجَ عُلَمَاؤُهَا أَنْ يُظْهِرُوا إِنْكَارَ ذَلِكَ، فَكَثُرَ مِنْهُمْ مَنْ قَالَ ذَلِكَ؛ كَمَا أَنَّ التَّجَهُّمَ وَتَعْطِيلَ الصِّفَاتِ لَمَّا كَانَ ابْتِدَاءَ حُدُوثِهِ مِنْ خُرَاسَان: كَثُرَ مِنْ عُلَمَاءِ خُرَاسَانَ ذَلِكَ الْوَقْت مِن الْإِنْكَارِ عَلَى الْجَهْمِيَّة مَا لَمْ يُوجَدْ قَطُّ لِمَنْ لَمْ تَكُنْ هَذِهِ الْبِدْعَةُ فِي بَلَدِه، وَلَا سَمِعَ بِهَا...».

(١) انظر: (الإبانة) لابن بطة -الإيمان- (٢/ ٨١٤-٨٢٦)، (الإيمان) لشيخ الإسلام (ص/ ١٤٢-١٤٣)، وضمن (مجموع الفتاوى) (٧/ ٣٠٩-٣١١).

(٢) هكذا «ومكة» -بالواو- في الأصل، والمصادر التي نقلت عن الأصل، وأظن أن الصواب بدون الواو؛ لأن مكة والمدينة هما الحجاز.

(٣) أراد بالقرن: الطبقة من العلماء.

(٤) (شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة) للّالكائي (١/ ١٩٤-١٩٥).

(٥) نقله الحافظُ ابنُ حجر في (الفتح) (٤٠)، وعزاه لشرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة

٦- وقال الإمامُ الآجريُّ (ت٣٧٠هـ): «باب القول بأن الإيمانَ تصديقٌ بالقلب، وإقرارٌ باللسان، وعملٌ بالجوارح، لا يكون مؤمنًا إلَّا بأن تجتمعَ فيه الخصالُ الثلاث».

ثم قال: «اعلموا -رحمنا الله وإياكم- أنَّ الذي عليه علماءُ المسلمين: أنّ الإيمانَ واجبٌ على جميع الخلق، وهو تصديقٌ بالقلب، وإقرارٌ باللسان، وعملٌ بالجوارح، ثم اعلموا أنه لا تجزئ المعرفةُ بالقلب والتصديقُ إلَّا أن يكون معه الإيمانُ باللسان نطقا، ولا تجزئُ معرفةٌ بالقلب، ونطقٌ باللسان، حتى يكون عملٌ بالجوارح؛ فإذا كملت فيه هذه الثلاثُ الخصال: كان مؤمنًا، دلَّ على ذلك القرآن، والسنة، وقولُ علماء المسلمين...»[1].

وقال أيضًا: «بل نقول -ولله الحمد- قولًا يوافق الكتابَ والسنةَ وعلماءَ المسلمين...إنَّ الإيمانَ معرفةٌ بالقلبِ تصديقًا يقينًا، وقولٌ باللسان، وعملٌ بالجوارح، لا يكون مؤمنًا إلَّا بهذه الثلاثة، لا يجزئُ بعضُها عن بعض، والحمد لله على ذلك»[2].

٧- وقال الإمامُ ابنُ بطة العكبري (ت٣٨٧هـ): «باب بيان الإيمانِ وفرضِه، وأنه: تصديقٌ بالقلب، وإقرارٌ باللسان، وعملٌ بالجوارحِ والحركات؛ لا يكون العبدُ مؤمنًا إلَّا بهذه الثلاث».

للَّالكائي، وهو فيه (٥/ ٩٥٩) بنحوه.

(١) (الشريعة) للآجري (٢/ ٦١١) -ط: دار الوطن، الرياض-.

(٢) المصدر السابق (٢/ ٦٨٦).

ثم قال: «اعلموا -رحمكم الله- أنَّ الله -جلَّ ثناؤه وتقدَّست أسماؤه- فَرَضَ عَلَى القَلبِ الْمَعْرِفَةَ بِهِ، وَالتَّصْدِيقَ لَهُ وَلِرُسُلِهِ وَلِكُتُبِه، وَبِكُلِّ مَا جَاءَتْ بِهِ السُّنَّةُ، وَعَلَى الْأَلْسُنِ النُّطْقُ بِذَلِكَ وَالْإِقْرَارُ بِهِ قَوْلًا، وَعَلَى الْأَبْدَانِ وَالْجَوَارِحِ الْعَمَلُ بِكُلِّ مَا أَمَرَ بِه وَفَرَضَهُ مِنَ الْأَعْمَالِ، لَا تُجْزِئُ وَاحِدَةٌ مِنْ هَذِهِ إِلَّا بِصَاحِبَتِهَا، وَلَا يَكُونُ الْعَبْدُ مُؤْمِنًا إِلَّا بِأَنْ يَجْمَعَهَا كُلَّهَا؛ حَتَّى يَكُونَ مُؤْمِنًا بِقَلْبِه، مُقِرًّا بِلِسَانِه، عَامِلًا مُجْتَهِدًا بِجَوَارِحِه، ثُمَّ لَا يَكُونُ أَيْضًا مَعَ ذَلِكَ مُؤْمِنًا حَتَّى يَكُونَ مُوَافِقًا لِلسُّنَّةِ فِي كُلِّ مَا يَقُولُهُ وَيَعْمَلُهُ، مُتَّبِعًا لِلْكِتَابِ وَالْعِلْمِ فِي جَمِيعِ أَقْوَالِهِ وَأَعْمَالِه. **وَبِكُلِّ مَا شَرَحْتُهُ لَكُمْ نَزَلَ بِهِ الْقُرْآنُ، وَمَضَتْ بِهِ السُّنَّةُ، وَأَجْمَعَ عَلَيْهِ عُلَمَاءُ الْأُمَّةِ**»[1].

هذا هو مذهبُ أهل السنة والجماعة قديمًا وحديثًا، قال شيخُ الإسلام ابن تيمية: «...فمن لم يفعل شيئًا؛ فما دان لله دينًا، ومن لا دينَ له: فهو كافرٌ»[2].

وقال أيضًا: «وقد روى ابنُ شاهين واللالكائيُّ عن سعيد بن جبير قال: لا يُقبل قولٌ إلَّا بعمل، ولا يُقبل قولٌ وعملٌ إلَّا بنية، ولا يُقبلُ قولٌ وعملٌ ونيةٌ إلَّا بموافقةِ السنة...وهذا فيه ردٌّ على الذين يَجعلون مجردَ القول كافيًا؛ فأخبرَ أنه لا بدَّ من قولٍ وعمل»[3].

فالإيمانُ عندهم حقيقةٌ شرعيةٌ مركبة من اعتقادٍ وقول وعمل[4]، بل إنَّ هذا شعار أهل السنة والجماعة، قال شيخُ الإسلام ابنُ تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ: «ولهذا كان القولُ:

---

(١) (الإبانة) لابن بطة (٢/ ٦٧٠)، وانظر فيه أيضًا: (٢/ ٧٩٥).

(٢) (شرح العمدة) (٢/ ٨٦).

(٣) (الاستقامة) لشيخ الإسلام (٢/ ٣٠٩).

(٤) انظر: (الفوائد) لابن القيم (ص/ ١٩٦)، (شرح لمعة الاعتقاد) للشيخ العلامة صالح الفوزان (ص/ ١٧٤-١٧٥).

إن الإيمانَ قولٌ وعملٌ ونيةٌ عند أهل السنة: من شعارِ أهل السنة، وحكى غيرُ واحدٍ الإجماعَ على ذلك»[1].

وقال أيضًا: إن «القرآنَ ليس فيه ذكرُ إيمانٍ مطلقٍ غير مفسَّر، بل لفظُ (الإيمان) فيه إمّا مقيدٌ وإمّا مطلقٌ مفسَّر...وكلُّ إيمانٍ مطلقٍ في القرآن: قد بيّنَ فيه أنه لا يكون الرجلُ مؤمنًا إلَّا بالعمل مع التصديق، فقد بين في القرآن أنّ الإيمانَ لا بدَّ فيه من عملٍ مع التصديق، كما ذكرَ مثل ذلك في اسم الصلاة، والزكاة، والصيام، والحج»[2].

هذا، وقد اختلفت تعبيراتُ أهلِ السنة والجماعةِ عن أركان الإيمان الثلاثة؛ فبعضُهم قال: إن الإيمانَ قولٌ وعمل، وبعضُهم قال: إنه قولٌ وعملٌ ونية، أو: قولٌ وعملٌ واعتقادٌ، وهذا كلُّه من باب اختلاف التنوُّع؛ فمن قال من السلف: إن الإيمان قول وعمل؛ أراد قول القلب واللسان وعمل القلب والجوارح.

ومن زاد الاعتقاد: رأى لفظ القول لا يُفهم منه إلا القول الظاهر، أو خاف ذلك، فزاد الاعتقاد بالقلب.

ومن قال: قول وعمل ونية؛ قال: القول يتناول الاعتقاد (قول القلب)، وقول اللسان، وأما العمل: فقد لا يُفهم منه عمل القلب، فزاد ذلك[3].

---

(١) (الإيمان) لشيخ الإسلام (ص/ ٢٤١) -ط: المكتب الإسلامي-.

(٢) المصدر السابق (ص/ ١٠٥).

(٣) انظر: (الإيمان) لشيخ الإسلام (ص/ ١٣٧-١٣٨)، وضمن (مجموع الفتاوى) (٧/ ١٧١).

المطلب الثاني: أقوال المرجئة

اختلفت فرقُ المرجئة في الإيمان على أقوالٍ كثيرة، ويمكن القول بأنهم ثلاثة أصناف:

الصنف الأول: الذين يقولون بأن الإيمانَ مجردُ ما في القلب، وهؤلاء اختلفوا على أقوال، أشهرها ثلاثة أقوال:

القول الأول: إنه المعرفة فقط، وهو قول جهمٍ ومَن معه، ومَن نسبَ إليه التصديقَ فكلامُه ليس دقيقًا.

القول الثاني: إنه التصديقُ المجرَّد عن أعمال القلوب، وهو قولُ الأشعريِّ وجمهور الأشاعرة والماتريدية، بل جمهور المتكلمين.

القول الثالث: إنه التصديقُ بضمِّ الانقيادِ والإذعان إليه. وهذا قولُ بعض الماتريدية[1]، ونصره التفتازانيُّ من الأشاعرة وأطالَ في تقريره[2]، ووافقَه عددٌ من الأشاعرة المتأخرين، كمؤلِّف (الجوهرة) وشُرَّاحِها.

---

(١) هذه المسألةُ قد أثيرت من قِبَل بعض الماتريدية، وكانت سببًا للتنابُز والتنافُرِ بين المتكلمين أنفسِهم، وقد أشارَ التفتازانِيُّ -رحمه الله- إلى هذه القضيةِ دون ذكر مَن أثارَها. انظر: (شرح المقاصد) (٥/ ١٨٦-١٩٢).

وذكرَ حفيدُ التفتازانِيِّ في (الدر النضيد ص/ ١٧٥) أنّ الذي أثارَها هو صدرُ الشريعة، وأنه قد حصلَ فيها قتل، وأنه ادّعى أنّ التصديقَ في الإيمان هو التسليم، وأنه أفتى بكفر مَن لا يقول بذلك، والله تعالى أعلم.

(٢) انظر: (شرح العقائد النسفية) للتفتازاني (ص/ ٩٣-٩٤) -الطبعة الهندية-، (مواقف التفتازاني الاعتقادية) لكاتب السطور (٥/ ٣٠٣٧-٣٠٣٨).

ومن هذا: قولُ مَن يُدخِلُ فيه أعمالَ القلوب، ونسبَ شيخُ الإسلام هذا إلى جمهور فرق المرجئة[1].

والتفريقُ بين هذا القول وبين (معرفة) الجهمية واضح، بخلاف مذهب الأشعريِّ ومَن معه؛ فكلامُهم في الفرق بين التصديق والمعرفة المجردةِ ليس واضحًا، بل هو في غاية الخفاء، ولذلك لَمَّا ناقشَهم شيخُ الإسلام لم يَعتبره فرقًا مؤثراً[2].

الصنف الثاني: من يقولُ: هو مجرد قول اللسان، وهو قولُ الكرامية، قالوا: من تكلم به فهو مؤمن كامل الإيمان، لكن إذا كان مقرًّا به: كان من أهل الجنة، وإن كان مكذِّبًا بقلبه: كان منافقًا من أهل النار.

الصنف الثالث: الذين يقولون: الإيمان هو تصديقُ القلب وقولُ اللسان، وهو قولُ مرجئة الفقهاء، وعليه كثيرٌ من الماتريدية[3].

---

(١) انظر: (الإيمان) له (ص/ ١٥٥)، وضمن (مجموع الفتاوى) (٧/ ١٩٥).

(٢) انظر: (الإيمان) (ص/ ٣١١)، دراسة محقق (الإيمان الأوسط) (ص/ ١٢٥-١٢٦).

(٣) انظر: (العقائد النسفية) لنجم الدين النسفي (ص/ ١٨٩)، (التمهيد في بيان التوحيد) لأبي الشكور السالمي (٢٠٣)، وقد نسبَه أبو المعين النسفيُّ -في (بحر الكلام) (ص/ ١٥١)- إلى أهل السنة والجماعة، واللامشيُّ -في (التمهيد) (ص/ ١٢٧)- إلى (عامة أهل السنة) -ويقصدان بأهل السنةِ: الماتريديةَ-، وزاد ابنُ الهمام -في (المسامرة) (ص/ ٢٩٩)- فنسبَه إلى (بعض المحققين من الأشاعرة) أيضًا، ولعله يقصد الجويني، والذي نصرَ مذهبَ أصحابه الأشاعرة في (الإرشاد) (ص/ ٣٣٣-٣٣٤)، ولكن كلامَه في (النظامية) (ص/ ٢٥٧-٢٥٨) -وهو آخرُ كتبه الكلامية- يُشعِرُ بأنه يختارُ مذهبَ مرجئة الفقهاء، وبه جزمَ شيخُنا الدكتور أحمد عطية الغامدي في (الإيمان بين السلف والمتكلمين) (ص/ ١٥٢)، وقد اختاره من الأشاعرة: القاضي عياض. انظر: (الشفاء) (٢/ ٥٤١-٥٤٢).

وهو أقربُ مذاهب المرجئة إلى السنة، ولذلك ذهبَ بعضُهم إلى أنّ خلافَهم مع أهل السنة صوري، وليس كذلك[1].

وجميع فرق المرجئة متفقون على كون الإيمان بالقلب ركنًا لا بد منه، على خلافٍ بينهم في القدر المجزئ كما سبق، أمّا قول اللسان: فاختلفوا فيه على قولين، كما سبق.

أمّا عملُ الجوارح: فاتفقت كلمتُهم على عدم إدخالِه في مسمى الإيمان، ولكن مذهبَهم لا يتصادمُ مع القولِ بأن العملَ شرطُ كمالٍ في الإيمان، بل إنَّ بعضَهم قد صرَّح فعلًا بكونه شرطَ كمال، أو بكونه مكمِّلًا للإيمان، وليس من حقيقتِه، كما صرَّح به اللَّقانيُّ وغيرُه[2]، وسيأتي مزيدُ بيان له في المبحث الثاني.

هذه أشهرُ أقوال المرجئة القدامى، والتي يتوارثُها بعضُ الناس إلى اليوم، **وهي إجمالًا: خمسةُ أقوال.**

وبعضُ الماتريدية -وهم أكثر المتأخرين- يوافقُ القول الثالث من أقوال الصنف الأول، ويرى أن القولَ الظاهرَ شرطٌ لثبوت أحكام الدنيا.

(١) انظر دراسة هذه المسألة في: (زيادة الإيمان ونقصانه وحكم الاستثناء فيه) لشيخنا الدكتور عبد الرزاق البدر (ص/ ٤٤١) وما بعدها.

(٢) انظر: (جوهرة التوحيد) لبرهان الدين إبراهيم اللَّقاني -مع شرحها تحفة المريد للبيجوري- (ص/ ٤٢)، (هداية المريد شرح جوهرة التوحيد) للَّقانيِّ نفسِه (ل/ ٣١/ ب) [نقلا عن: (عقيدة الأشاعرة) (ص/ ١٠٧)]، (إتحاف المريد شرح جوهرة التوحيد) للشيخ عبد السلام اللقَّاني (ص/ ٩٢)، (شرح الصاوي على الجوهرة) (ص/ ١٣٢)، (البيان المفيد في علم التوحيد) للدكتور أحمد حجازي السقا (٢/ ٣٧)، وانظر أيضًا: (براءة أهل الحديث والمرجئة من بدعة المرجئة) لمحمد بن سعيد الكثيري (ص/ ٢٣٤-٢٣٥)، وفيه تفصيلٌ أكثر.

القول السادس: هناك قولٌ حادثٌ، أحدَثَه بعضُ المنتسبين إلى السنة، وهو: أنّ الإيمانَ قولٌ وعمل واعتقاد، وبهذا يوافقون أهلَ السنة، ولكنهم خالفوهم في منزلة العمل من الإيمان، فقالوا بإمكان وجودِ إيمانٍ في القلبِ ولو لم يظهر أيُّ عملٍ على الجوارح، ويقولون: العملُ شرطُ كمال[1].

وهذا القولُ حادثٌ باعتبار نسبتِه إلى السلفِ وأهلِ السنةِ من أناسٍ معروفين بالسنة، وممن يقولون بأنه قولٌ وعمل، وإلَّا فنسبتُه إلى السلف وأهلِ السنةِ مِن قِبَلِ المتكلمين وغيرِهم: قديمٌ، كما سيأتي بيانُه بإذن الله تعالى.

وأصحابُ هذا القول يوافقون أهل السنة والجماعة في: زيادة الإيمان ونقصانِه، وفي الاستثناء في الإيمان، بل إنهم يوافقونهم أيضًا على أن الخلافَ بينهم وبين مرجئة الفقهاء خلافٌ حقيقي.

وهذا القولُ هو الذي سيدورُ الحديثُ حولَه لخطورتِه؛ لأنه بدأ يُنسَب إلى السلف وهم منه براء.

---

(١) قال به بعضُ المعاصرين المنتسِبين إلى أهل السنة والجماعة، وفيهم مشايخ فضلاء، وأعلام نبلاء، والواجبُ تجاههم حفظُ مكانتهم ورعايةُ قدرهم، مع التنبيه على أخطائهم، وعدمِ متابعتِهم على زلَّاتهم، كما هو منهجُ أولئك الفضلاء في التعامل مع أخطاء مَن سبقهم من العلماء.
كما أنَّ من القائلين بهذا القول مَن هم دون أولئك وهم الأكثر، ونسأل الله تعالى التوفيقَ للجميع.

المبحث الثاني

تحرير القول فيمَن يرى العملَ شرطًا في كمال الإيمان

وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول

بيان كون هذا القول من أقوال المرجئة، وليس من أقوال السلف

وفيه ثلاثة مقامات:

المقام الأول: بيان مصادمتِه لأصول السلف، وكونه متناقضا

سبق أن السلف مُجمعون على أنَّ العمل من الإيمان، وهو أمر معلوم بيّنٌ ليس فيه أيُّ غموض أو لبسٍ أو إبهام، وأقوالُهم في ارتباط الاعتقادِ والقول بالعمل، وأنه لا يَصحُّ الاعتقادُ والقولُ ولا ينفع ولا يستقيم ولا يُقبل إلّا بالعمل= كثيرةٌ جدًّا، كما أنهم يصرِّحون بأنه لا يتصور وجودُ الإيمان الباطن مع تخلف العمل الظاهر، وأنَّ هذا هو ارتباطُ عمل القلب بعمل الجوارح، بل إنهم يصرِّحون بتكفير تارك العمل بالكلية[1]، ويجزمون بردته، وخلوِّ قلبه من الإيمان الصحيح.

---

(١) قال ابنُ بطة: «سمعتُ بعضَ شيوخنا -رحمهم الله- يقول: سئل سهلُ بنُ عبد الله التُّستَري عن الإيمان ما هو؟ فقال: هو قولٌ ونيةٌ وعملٌ وسنةٌ؛ لأن الإيمانَ إذا كان **قولًا بلا عملٍ؛ فهو كفرٌ**، وإذا كان قولًا وعملًا بلانيةٍ؛ فهو نفاقٌ، وإذا كان قولًا وعملًا ونيةً بلا سنةٍ؛ فهو بدعةٌ». انظر: (الإبانة) لابن بطة (٢/ ٨١٤) -الإيمان-. وقال الإمامُ إسحاق بن راهويه (ت٢٣٨هـ): «غلت المرجئة حتى صار من قولهم: إن قوما يقولون: من ترك المكتوبات، وصوم رمضان، والزكاة، والحج، وعامة الفرائض من غير جحود بها أنا لا نكفّره، يرجى أمره إلى الله بعد؛ إذ هو مقر.

وأن القول بعدم صحة الإيمان عند تخلف عمل الجوارح بالكلية -لمن ليس له عذرٌ أو مانع- أمرٌ مستقر عند أهل السنة، بيّنه الأئمة سلفا وخلفا[1]، لم يكن بينهم نزاع في ذلك[2]، حتى جاء من دخلت عليه شبهة المرجئة، فزعم أن

فهؤلاء المرجئة الذين لا شك فيهم». انظر: (مسائل الإمام الإمام أحمد وإسحاق بن راهويه) لحرب الكرماني (ص/ ٣٧٧)، ونقله الحافظُ ابنُ رجب في (فتح الباري) (١/ ٢٥) وغيرُه.

(١) سبق ذكرُ بعض أقوالهم في ذلك عند الحديث عن الإيمان عند أهل السنة والجماعة، ومن أقوالهم في ذلك:

١-قال ابنُ عيينة عن الإيمان: «أخذناه ممن قبلنا: قولٌ وعمل، وأنه لا يكون قولٌ إلَّا بعمل» [السنة، لعبد الله، ١/ ٣٤٦].

٢-وقال ابنُ عبد البر: «أجمع أهلُ الفقه والحديث على أن الإيمان قولٌ وعمل» [التمهيد، له، ٩/ ٢٣٨].

٣-وقال البغويُّ: «اتفقت الصحابةُ والتابعون فمن بعدهم من علماء السنة على أن الأعمالَ من الإيمان» [شرح السنة، له، ١/ ٣٨].

وانظر: (قواعد في حقيقة الإيمان عند أهل السنة والجماعة) (ص/ ١٢٨) وما بعدها.

(٢) للوقوف على بعض أقوالهم وتقريراتهم وذكر الأدلة على قول أهل السنة والجماعة؛ انظر: (كتاب الشريعة) للآجري (٢/ ٦١١-٦٤٣)، بوَّبَ بعنوان: «باب القول بأن الإيمانَ تصديقٌ بالقلبِ وإقرارٌ باللسان وعملٌ بالجوارح، لا يكون مؤمنًا إلَّا بأن تجتمعَ فيه هذه الخصالُ الثلاث»، وختم البابَ بقوله: «فيما ذكرتُه مقنعٌ لمن أراد الله به الخير، فعلِمَ أنه لا يتمُّ له الإيمانُ إلا بالعمل، هذا هو الدين الذي قال الله -تعالى- فيه: ﴿وَمَآ أُمِرُوٓاْ إِلَّا لِيَعۡبُدُواْ ٱللَّهَ مُخۡلِصِينَ لَهُ ٱلدِّينَ حُنَفَآءَ وَيُقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَيُؤۡتُواْ ٱلزَّكَوٰةَۚ وَذَٰلِكَ دِينُ ٱلۡقَيِّمَةِ ۝٥﴾ [البينة: ٥]»، وانظر: (الإبانة الكبرى) لابن بطة -الإيمان- (٢/ ٧٦٠-٨٢٧)، «باب بيان الإيمان وفرضه، وأنه تصديقٌ بالقلب، وإقرارٌ باللسان، وعملٌ بالجوارحِ والحركات، لا يكون العبدُ مؤمنًا إلَّا بهذه الثلاث»، وانظر أيضًا: (شرح أصول اعتقاد أهل السنة) للَّالكائي (٤/ ٩١١-٥/ ٩٥٩)، باب «سياق ما روي عن النبيِّ ﷺ في أن الإيمانَ لفظٌ باللسان، واعتقادٌ بالقلبِ، وعملٌ بالجوارح»، ثم أوردَ الأدلة والآثار والأقوال، وهي كثيرة.

العمل شرطُ كمالٍ في الإيمان، وأن تاركه بالكلية مسلم تحت المشيئة، وغلا بعضهم حتى زعم: أن القول بكفر تارك العمل- كلِّه- هو قول الخوارج والمعتزلة، لا قول أهل السنة![1].

والصحيحُ أنَّ هذا القولَ فيه ما يوافقُ أهلَ السنة، وهو أن العملَ داخلٌ في مسمَّى الإيمان، كما أن فيه ما يخالفُ مذهبَ أهل السنة، وهذا القول لا يخرجُ -في جملتِه- عن أقوال المرجئة؛ ويتضحُ ذلك مما يأتي:

أولًا: مصادمتُه لأصول أهل السنة والجماعة في الإيمان:

إنَّ أهل السنة والجماعة قرروا أصولًا تؤكِّدُ كونَ العمل من الإيمان، وتؤكِّدُ التلازمَ بين القول والعمل والاعتقاد، وهي تدلُّ على خطأ هذا القول الذي أحدَثه هؤلاء -منسوبًا إلى أهل السنة والجماعة-، فمن أصول أهل السنة والجماعة:

- أنه لا يكون إسلامٌ إلا بإيمان، ولا يكون إيمانٌ إلا بإسلام.
- لا إيمانَ إلا بعمل، ولا عملَ إلا بإيمان.
- لا يُقبل قولٌ إلا بعملٍ واعتقاد، ولا يُقبل عملٌ إلَّا بقول واعتقاد.
- الإيمانُ قولٌ وعملٌ، وهما قرينان لا ينفع أحدُهما إلّا بالآخر.
- تركُ الفرائض ليس بمنزلة ركوب المحارم.
- قول أهل السنة: إنَّا لا نكفِّرُ بالذنب؛ إنما يُرادُ به المعاصي، لا المباني.
- الإيمان ثلاث درجات؛ فالأولى: أصل الإيمان، وهو الإيمان المجمل، أو مطلق الإيمان، وهو الحدُّ الأدنى من الإيمان، الذي مَن لم يأتِ به لم يصحَّ

(١) ولبعضهم مؤلَّفٌ باسم (الفتح الرباني في كشف شبهات الخوارج، الذين كفَّروا الموحدين بترك أعمال الجوارح!).

إيمانُه، ولا تحصلُ له النجاةُ من الخلود في النار إن ماتَ على ذلك.

والدرجة الثانية: درجةُ الكمال الواجب، وهو الإيمانُ الواجب، أو الإيمان المفصل، وصاحبُه هو المقتصد، الذي أدَّى الواجبَ وتركَ المحرَّم.

الدرجة الثالثة: درجةُ الكمال المستحب، وصاحبُه: هو السابقُ بالخيرات، وهو من أتى بالواجبات والمستحبات، وتركَ المحرمات والمكروهات.

- هناك فرقٌ بين ترك الصلاة، وتركِ العمل، فتاركُ جنس العمل لا يمكن أن يكون مؤمنًا، أمّا ترك الصلاة: فالراجحُ أنه كفرٌ، وعليه إجماع الصحابة –رضي الله عنهم أجمعين–، ولكن حتى على القول بخلافه: لا يستلزمُ القول به القولَ بجواز تخلُّف العمل عن الإيمان.
- أنّ جنس الأعمال من لوازم إيمان القلب[1].

وجميع هذه الأصول تصادمُ القولَ بأن الإيمانَ قد يتحقَّق بدون الأعمال، مما يدلُّ على خطأ هذا القول، وخطأِ نسبتِه إلى السلف.

ثانيًا: خطؤه بكونه متناقضًا:

هذا القولُ لا يخلو من التناقض فيه؛ لأن مَن يوافقُ أهلَ السنة والجماعة على أن الإيمانَ قولٌ وعمل: لا يصحُّ له القولُ بأن مَن لم يأت بالعمل فليس بكافر.

---

(١) وردَت هذه الأصول متفرقةً في كلام شيخ الإسلام ابن تيمية وتلميذه ابن القيم وغيرهما من أئمة السنة قديمًا وحديثًا، وانظر التفصيل فيها مجتمعةً في كتاب (براءة أهل الحديث والسنة من بدعة المرجئة) (ص/ ٩٣-١٣٤).

ففي جزمِهم بدخول العملِ في حقيقة الإيمان، ثم زعمِهم بأنه قد يتحقَّقُ بدونه: تناقض واضح، وهذا القولُ حاول الجمعَ بين قول أهل السنة والجماعة، وبين قول المرجئة، ولكنه إلى قول المرجئة أقرب؛ لأن أولئك قالوا: الإيمانُ قولٌ بلا عمل، وهؤلاء قالوا: الإيمانُ قولٌ وعملٌ لكن يمكن أن يكون بلا عمل[1].

بل إن موافقتَهم لأهل السنة في دخول العمل في مسمَّى الإيمان: لا يبقى له معنًى مع القول بتحقُّق الإيمان بدون العملِ لمن ليس له عذرٌ!

هذا أولًا، وثانيًا: قد وُجد من المرجئة القدامى مَن صرَّح بأن العملَ من الإيمان[2]، ولكن بما أن تفسيرَه لذلك يخالف تفسيرَ أهل السنة والجماعة: لم يعتبره الأئمةُ موافقةً منه لأهل السنة؛ لأن العبرة بالمعاني لا بالمباني.

المقام الثاني: خطأ أصحاب هذا القول في تفسير (العمل)

لَـمَّا كان مذهبُ السلف في إدخال العمل في مسمَّى الإيمان لا ينسجمُ مع ما اختاره المتأثرون بالإرجاء من المعاصرين من إمكان تحقُّق الإيمان بدون العمل: اتَّجه بعضُهم إلى تفسير (العمل) في قول السلف: إن الإيمانَ قولٌ وعمل، أو بالأحرى إلى (تحريفه)، ففسَّروا (العملَ) تفسيرًا يُفرغُه من مضمونه، وتفسيرًا لا يمكن أن يتوافقَ مع مذهب السلف، حيث فسَّروه بأنه تركُ المكفِّرات، وهذا لا يتفق مع مذهب السلف لأمور:

---

(١) انظر: (أقوال ذوي العرفان في أن أعمالَ الجوارح داخلةٌ في مسمَّى الإيمان) (ص/ ٤٢).

(٢) انظر: (الإيمان عند السلف وعلاقته بالعمل) (١/ ٣٠١).

أولًا: إنَّ هذه المحاولةَ قد سُبقوا إليها من قبل المرجئة المتكلمين أنفسِهم؛ قال شبابةُ بنُ سوار المرجئ: «الإيمان قولٌ وعمل -كما يقولون- فإذا قال فقد عمِلَ بجارحتِه، أي: بلسانه، فقد عمِلَ بلسانه حين تكلَّمَ»[1].

وهذا القولُ فيه تلبيسٌ، وإلغاءٌ لمذهب السلف به، ولذلك شدَّد الإمامُ أحمدُ النكيرَ عليه قائلًا: «هذا قولٌ خبيث، ما سمعتُ أحدًا يقولُ به، ولا بلغني»[2].

وفي هذا السياق كان اتجاه المرجئة المعاصرين، حيث فسَّروا (العملَ) بأنه تركُ المكفِّرات.

والقولان يشتركان في موافقة السلف في الظاهر، ومخالفتهما للسلف في الحقيقة؛ وذلك باشتراطهم في الإيمان عملًا لا وجودَ له!.

كما أنَّ هذا هو تفسيرُ من أخطأ في تصوُّر مذهب السلف؛ لأنهم لما أخطأوا في تصوُّر مذهب السلف، ولم يتعمقوا في مذهبهم: ذهبوا يحاولون إزالةَ الإشكال في مذهب السلف -بزعمِهم-، وإنما الإشكالُ في فهمهم لكلام السلف.

ثانيًا: أن السلف فسَّروا كلامَهم بما لا يدعُ مجالًا للتفلسُف في تفسير كلامهم، حيث صرَّحوا بأن المرادَ بالعمل -إذا ذُكِرَ قسيمًا للقول والاعتقاد-: هو عملُ الجوارح، وأنه الواجباتُ والفرائض، وأقوالُهم في ذلك كثيرة، منها:

---

(١) (السنة) للخلال (١/ ٥٧١).

(٢) المصدر السابق (١/ ٥٧١).

ما حكاه الوليدُ بنُ مسلم قائلًا: «سمعتُ الأوزاعيَّ ومالكَ بنَ أنسٍ وسعيدَ بنَ عبد العزيز -رحمهم الله- ينكرون قولَ مَن يقول: إن الإيمانَ إقرارٌ بلا عمل، ويقولون: لا إيمانَ إلَّا بعمل، ولا عملَ إلَّا بإيمان»[1].

ومنها: قولُ الآجري: «هذا بيانٌ لمن عقل، يعلم أنه لا يصح الدينُ إلّا بالتصديق بالقلب، والإقرارِ باللسان، والعملِ بالجوارح، مثل: الصلاة، والزكاة، والصيام، والحج، والجهاد، وما أشبه ذلك»[2].

وقال شيخُ الإسلام ابنُ تيمية: «وقد تبين أن الدين لابدَّ فيه من قول وعمل، وأنه يمتنعُ أن يكون الرجلُ مؤمنا بالله ورسولِه بقلبه، أوبقلبه ولسانه، ولم يؤدِّ واجبًا ظاهرًا؛ لا صلاة، ولا زكاةً، ولا صيامًا، ولا غيرَ ذلك من الواجبات»[3].

على أن قول شبابة، ومن كان قريبًا منه في تفسير العمل: غريبٌ جدًّا؛ لأن كونَ العمل قسيمًا لقول اللسان لا يسوِّغُ هذا التفسيرَ من البداية، ولكنها البدع!

---

(١) أورده الإمامُ الطبريُّ في (صريح السنة) (ص/ ٢٥) -ط: دار الخلفاء، الكويت-، واللالكائيُّ في (شرح أصول اعتقاد أهل السنة) (٤/ ٩٣٠-٩٣١).

(٢) (الشريعة) للآجري (٢/ ٦١٤).

(٣) (مجموع فتاوى شيخ الإسلام) (٧/ ٦٢١).

المقام الثالث
تصريحُ كثيرٍ من المرجئة بأنّ الأعمالَ شرطُ كمالٍ في الإيمان عندهم

مما يدلُّ دلالةً واضحةً على أنّ هذا القولَ ليس لأهل السنة والجماعة، بل هو إلى قول المرجئة أقرب:

أنَّ القولَ بأن الأعمالَ شرط كمالٍ في الإيمان: لا يتصادمُ مع قول المرجئة، فهم يرون العملَ من ثمرات الإيمان، ومما قد يستلزمُه، بل إنَّ بعضَ المرجئة من الأشاعرةِ قد صرَّح بأنَّ الأعمالَ شرطُ كمالٍ عندهم، مما يرفع الخلافَ معهم في هذه القضيةِ الهامَّةِ عند أهل السنة والجماعة!

ومن أقوال المرجئةِ من الأشاعرةِ والماتريديةِ في ذلك:

قال الكرمانيُّ (ت٧٨٦هـ): «أما عندنا [يقصد: الأشاعرة]: فالإيمانُ هو بالكلمة، فإذا قالَها حكَمنا بإيمانه اتفاقًا بلا خلاف، ثم لا يُعقل أنّ النزاع في نفس الإيمان، وأمَّا الكمال: فإنه لا بدَّ فيه من الثلاثةِ إجماعًا»[1].

وبمثله قاله العينيُّ الماتريديُّ (ت٨٥٥هـ)[2].

وقال اللَّقَّانيُّ: «إنَّ المختارَ عند أهل السنة [يقصد: الأشاعرة] في الأعمال الصالحة: أنها شرطُ كمالٍ للإيمان»[3].

---

(١) (شرح الكرماني على صحيح البخاري) (١/ ٧٧).

(٢) انظر: (عمدة القاري) (١/ ١٠٩).

(٣) (هداية المريد شرح جوهرة التوحيد) النظم والشرح كلامهما للَّقاني (ل/ ٣١/ ب) -نقلًا عن (عقيدة الأشاعرة) (ص/ ١٠٧)، وانظر: (إتحاف المريد شرح جوهرة التوحيد) (ص/ ٩٢).

وقال أحمد النفراويُّ المالكيُّ (ت١١٢٦هـ): «...أشارَ بهذا -المصنِّفُ- إلى دفع ما يُتوهَّمُ من أنَّ الأعمالَ شرطٌ في صحة الإيمان، وليس كذلك، بل المعتَمدُ أنَّ عملَ الجوارح شرطٌ في كمال الإيمان على كلام أهل السنة».

وقال: «..والحاصل: أن الأعمالَ جزءٌ من الإيمان الكامل»[1].

وقال: «كما أن المشهورَ أنَّ أعمالَ الجوارح شرطٌ لكمال الإيمان على كلام السلفِ وجمهورِ الأشاعرة والماتريدية»[2].

وقد وردَ التصريح بمثله أو بنحوه في كلام كثيرٍ من الأشاعرة والماتريدية، منهم: القاضي عياض، والشهرستاني، والغزالي، والعز ابن عبد السلام، والهيتميُّ، وملا علي القاري، والبيجوري، والصاوي، والدكتور أحمد حجازي السقا، وغيرهم[3].

بل إنَّ بعضَ أشدِّ أعداء السلفِ ومذهبِهم، ومَن تفنَّن في سبِّ وشتم أغلب أئمة السنة الأعلام، وهو الكوثري، صرَّح بمضمون ما حكيتُه عنهم، حيث قال: «...عمل الجوارح من كمال الإيمان، لا أنه جزءٌ من ماهيةِ الإيمان؛ لئلَّا يلزم الانزلاقُ إلى مذهب المعتزلة والخوارج»[4].

---

(١) (الفواكه الدواني على رسالة ابن أبي زيد القيرواني) له (١/ ٩٣).

(٢) المصدر السابق (١/ ٣٩).

(٣) راجع أقوالَهم مع ذكر مصادرهم في: (المدخل إلى الجامع في كتب الإيمان والرد على المرجئة) لعادل بن عبد الله آل حمدان (ص/ ٤٠)، وانظر: (الإيمان عند السلف) للشيخ محمد آل خضير (٢/ ٢١٨-٢٢٠).

(٤) تعليق الكوثري على (الرد على أهل الأهواء) للملطي (ص/ ٤١).

وقال أيضًا: «كان في زمن أبي حنيفة وبعده أناس صالحون يعتقدون أن الإيمان قول وعمل يزيد وينقص، ويرمون بالإرجاء من يرى الإيمان: العقد والكلمة...».

ثم قال عن أهل السنة: «**وأما إذا عدُّوا العمل من كمال الإيمان: فقط فلا يبقى وجهٌ للتنابز والتنابذ**، لكن تشدُّدَهم هذا التشدد يدلُّ على أنهم لا يعدُّون العملَ من كمال الإيمان فحسب، بل يَعُدُّونه ركنًا منه أصليًّا...»[1].

وهذا كلُّه يبيِّنُ أنَّ مَن وقع في هذه الزلَّة، مع كونه من أهل السنة: من أسباب وقوعِه فيها القصورُ في ضبطِ مذاهب المرجئةِ ومقالاتِهم، وعدم التدقيقِ في مذهب السلف وآثارِهم، ولأجل هذا حصلَ الخلطُ عند كثيرٍ من المنتسبين إلى السنة قديمًا وحديثًا، قال شيخُ الإسلام: «وكَثِيرٌ مِن الـمُتَأَخِّرِينَ لَا يُمَيِّزُون بَينَ مَذَاهِبِ السَّلَفِ وَأَقْوَالِ الـمُرْجِئَةِ وَالجَهمِيَّة؛ لِاختِلَاطِ هَذَا بِهَذَا فِي كَلَامِ كَثِيرٍ مِنهُم، مِمَّن هوَ فِي بَاطِنِهِ يَرَى رَأْيَ الجهمِيَّة وَالْمُرْجِئَةِ فِي الْإِيمَان، وَهُوَ مُعَظِّمٌ لِلسَّلَفِ وَأَهْلِ الْحَدِيث، فَيَظُنُّ أَنَّهُ يَجْمَعُ بَيْنَهُمَا، أَوْ يَجْمَعُ بَيْنَ كَلَامِ أَمْثَالِهِ وَكَلَامِ السَّلَفِ»[2].

وقال الشيخُ عبدُ الرحمن بن حسن بن محمد بن عبد الوهاب، وهو يتحدَّث عن أمثال أبي السعود، والقسطلاني، وغيرِهم من الأشاعرة والماتريدية: «وأمَّا هؤلاء الذين ذكرهم من المفسرين: فإنهم من المتأخرين الذين نشؤوا في اغتراب من الدين. والمتأخرون يغلب عليهم الاعتمادُ على عباراتِ أهل الكلام، مخالفةً

(١) (تأنيب الخطيب) للكوثري (ص/ ٦٦-٦٧).

(٢) (مجموع فتاوى شيخ الإسلام) (٧/ ٣٦٤).

لما عليه السلفُ وأئمةُ الإسلام؛ من الإرجاء، ونفيِ حكمة الله، وتأويلِ صفات الله، وسلبِ معانيها، ما يقارب ما في كشاف الزمخشريِّ، والإرجاءُ والجبرُ يقابَل ما فيه من نفي القدر، وكلاهما في طرفي نقيض، وكلُّ واحدٍ خالفَ ما عليه أهلُ السنة والجماعة في ذلك»[1].

وهذه الأسبابُ وغيرُها أدَّت إلى ظهور هذا القول الغريبِ منسوبًا إلى السلف، وهو عن مذهبهم بعيدٌ كل البعد، والله تعالى أعلم.

ولسائلٍ أن يتساءل هنا: هل كانت تلك الضجَّة والخلاف المعروف بين أهل السنة وبين المرجئة في منزلة العمل من الإيمان بتلك السذاجة؟! حيث تشدَّد السلفُ في شيءٍ كان يمكنهم الإغضاءُ عنه؛ لأن مذهب مخالفيه، وخاصة مرجئة الفقهاء، لا يتصادم كلِّيًّا مع مذهبهم؟!

هل اكتشفَ المعاصرون أنَّ ما سطره علماء السلف قديمًا وحديثًا لم يكن يحمل بعدًا مهمًّا، بل لم يكن دقيقًا؛ حيث اكتُشفَ أخيرًا التقاربُ الملحوظُ بين القولين؟!

إنَّ هذا الطرحَ لهذه المسألة العظيمةِ بهذا الشكل السطحيِّ فيه ازدراءٌ للسلف، فعلى الجميع أن يكونوا دقيقين في نقل مذهب السلف، ولا ينسب إليهم ما قد يظهرُ له بسببٍ من الأسباب.

---

(١) (الدرر السنية في الكتب النجدية) (١١/ ١٧١).

المطلب الثاني: خطأ نسبتِه إلى السلف

هذا الذي نسبَه بعضُ المعاصرين إلى السلف ليس جديدًا، بل كان المتكلمون ينسبونه إلى السلف، ولا زالوا، ويبدو أنَّ المعاصرين تأثروا بهم في هذه الحكاية، ولم يتعمَّقوا في مذهب السلف، ومن المعروف أن المتكلمين في حكايتهم لمذاهب السلف: فيهم من الخطأ والخلط ما الله به عليم.

فمما نسبوه إلى السلف في هذا الباب: أنهم لا يكفِّرون بترك العمل.

قال التفتازانيُّ (ت٧٩٢هـ) -وهو من أئمة الأشاعرة-:

«وأمّا في الشرع: فاختلف الآراءُ في تحقيق الإيمان، وفي كونه:

- اسمـًا لفعل القلب فقط.
- أو فعل اللسان فقط.
- أو لفعلهما جميعـًا وحدهما.
- أو مع سائرِ الجوارح.

وهذه طرق أربعة... ».

ثم ذكر التفصيل، ثم قال في الأخير:

«**وأمّا على الرابع** – وهو أن يكون الإيمانُ اسمـًا لفعل القلب، واللسان، والجوارح، على ما يُقال: إنه إقرارٌ باللسان، وتصديقٌ بالجنان، وعملٌ بالأركان:

١= فقد يُجعلُ تاركُ العمل خارجـًا عن الإيمان، داخلاً في الكفر، وإليه ذهب الخوارج.

٢= أو غير داخل فيه، وهو القولُ بالمنْزلة بين المنْزلتين، وإليه ذهبَ المعتزلة...

٣= وقد لا يُجعلُ تاركُ العمل خارجًا عن الإيمان، بل يُقطعُ بدخوله الجنة، وعدمِ خلوده في النار، وهو مذهبُ أكثر السلف، وجميع أئمة الحديث، وكثيرٍ من المتكلمين، والمحكيُّ عن مالك، والشافعي، والأوزاعي...» [(١)].

وما ذكره التفتازانيُّ هو فهمُ المرجئة لقول أهل السنة والجماعة في الإيمان، فتاركُ العملِ عند السلف -في نظرِ هؤلاء- ليس خارجًا عن الإيمان، بل هو ناقص الإيمان، أو فاسق، كما ذكرَه الباقلانيُّ والغزاليُّ والرازيُّ والسبكيُّ والقسطلانيُّ من الأشاعرة، واللَّامشيُّ والسمرقنديُّ والعينيُّ والصياديُّ وغيرُهم من الماتريدية[(٢)].

ولا أستبعدُ أن يكون المتأثرين بالإرجاء من المعاصرين قد تأثروا بنقول هؤلاء المتكلمين وحكايتِهم لمذهب السلف، وهذا من الأخطاء الشنيعة؛ لأنه يتعلق بالخطأ في المصادر، فمتى كان المتكلمون مؤتمنين على أقوال السلف؟!

---

(١) (شرح المقاصد) للتفتازاني (٥/ ١٧٧-١٨٠).

(٢) انظر أقوالَهم مع الإحالات إلى كتبهم في كتاب (براءة أهل الحديث والسنة من بدعة المرجئة) (ص/ ٢٧٥-٢٨٨)، وانظر -مما لم يذكره-: (الصحائف الإلهية) للسمرقندي (ص/ ٤٥٠-٤٥١)، (إرشاد الساري) للقسطلاني (ص/ ١/ ٨٦).

المطلب الثالث: تحذير العلماء من هذا القول

كان موقفُ أئمة أهل السنة والجماعة في هذا العصر واضحًا من مذهب مَن تأثر بالمرجئةِ من المعاصرين، حيث شدَّدوا النكيرَ عليه، وفصَّلوا في الردِّ عليه، والاستدلالِ لبيان بطلانه وفساده، وصرَّحوا بأنه لا يختلف عن مذهب المرجئة في إخراج العمل من مسمى الإيمان.

وكان لِلَّجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء في المملكة العربية السعودية قصب السبق في ذلك، ولا غرابةَ فيه، فهي تمثلُ طودًا شامخًا في تمثيل مذهب أهل السنة والجماعة عمومًا، وفي الإيمان خصوصًا، وسأذكرُ ردَّ اللجنة على هذا المذهب، ثم أتبعُه -بإذن الله تعالى- بردود بعض أعلامِنا المعاصرين في مناسباتٍ مختلفة.

ولا ريبَ أنّ تلك اللجنةَ المباركةَ خيرُ مَن تُمَثِّلُ دعوةَ الشيخ الإمام محمد بن عبد الوهاب، وعلماؤها امتدادٌ لدعوة الإمام المجدِّد محمد بن عبد الوهاب -رحمه الله تعالى-.

ومما وردَ في ردِّ اللجنة[1] ما يلي:

«الحمد لله والصلاة والسلام على من لا نبي بعده...

وبعد:

فقد أطلعت اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء على ما ورد إلى سماحة

---

(١) كانت اللجنةُ الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء برئاسةِ الشيخ عبدِ العزيز بن عبد الله بن محمد آل الشيخ، وعضويةِ كلٍّ من: الشيخ عبدالله بن عبدالرحمن الغديان، والشيخ بكر بن عبدالله أبو زيد، والشيخ صالح بن فوزان الفوزان.

المفتي العام من عدد من المستفتين، المقيدة استفتاآتهم بالأمانة العامة لهيئة كبار العلماء، برقم (٥٤١١) وتاريخ (٧/ ١١/ ١٤٢٠هـ)، ورقم.... وقد سأل المستفتون أسئلة كثيرة مضمونها:

«ظهرت في الآونة الأخيرة فكرة الإرجاء بشكل مخيف، وانبرى لترويجها عدد كثير من الكتاب، يعتمدون على نقولات مبتورة من كلام شيخ الإسلام ابن تيمية؛ مما سبب ارتباكًا عند كثير من الناس في مسمى الإيمان، حيث يحاول هؤلاء الذين ينشرون هذه الفكرة أن يخرجوا العمل عن مسمى الإيمان، ويرون نجاة من ترك جميع الأعمال، وذلك مما يسهل على الناس الوقوع في المنكرات وأمور الشرك وأمور الردة، إذا علموا أن الإيمان متحقق لهم، ولو لم يؤدوا الواجبات ويتجنبوا المحرمات ولو لم يعملوا بشراع الدين بناء على هذا المذهب.

ولا شك أن هذا المذهب له خطورته على المجتمعات الإسلامية وأمور العقيدة والعبادة، فالرجاء من سماحتكم بيان حقيقة هذا المذهب، وآثاره السيئة، وبيان الحق المبني على الكتاب والسنة، وتحقيق النقل عن شيخ الإسلام، حتى يكون المسلم على بصيرة من دينه، وفقكم الله وسدَّد خطاكم، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته».

وبعد دراسة اللجنة للاستفتاء أجابت بما يلي:

«هذه المقالة المذكورة هي: مقالة المرجئة الذين يخرجون الأعمال عن مسمى الإيمان، ويقولون: الإيمان هو التصديق بالقلب، أو التصديق بالقلب والنطق باللسان فقط، وأما الأعمال فإنها عندهم شرط كمال فيه فقط وليست منه،

فمن صدق بقلبه، ونطق بلسانه؛ فهو مؤمن كامل الإيمان عندهم، ولو فعل ما فعل من ترك الواجبات وفعل المحرمات، ويستحق دخول الجنة ولو لم يعمل خيراً قط، ولزم على ذلك الضلال لوازم باطلة؛ منها: حصر الكفر بكفر التكذيب والاستحلال القلبي، ولا شك أن هذا قول باطل وضلال مبين، مخالف للكتاب والسنة، وما عليه أهل السنة والجماعة سلفا وخلفـًا، وأن هذا يفتح بابا لأهل الشر والفساد، للانحلال من الدين، وعدم التقيد بالأوامر والنواهي، والخوف والخشية من الله سبحانه.

ويعطل جانب الجهاد في سبيل الله والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، ويسوي بين الصالح والطالح، والمطيع والعاصي، والمستقيم على دين الله، والفاسق المتحلل من أوامر الدين ونواهيه، ما دام أن أعمالهم هذه لا تُخِلُّ بالإيمان كما يقولون.

ولذلك اهتم أئمة الإسلام -قديما وحديثـًا- ببيان بطلان هذا المذهب، والرد على أصحابه، وجعلوا لهذه المسألة بابا خاصا في كتب العقائد، بل ألفوا فيها مؤلفات مستقلة، كما فعل شيخ الإسلام ابن تيمية -رحمه الله- وغيره.

قال شيخ الإسلام -رحمه الله- في (العقيدة الواسطية): «ومن أصول أهل السنة والجماعة: أن الدين والإيمان قول وعمل. قولُ القلب واللسان، وعمل القلب واللسان والجوارح، وأن الإيمان يزيد بالطاعة وينقص بالمعصية...».

ثم أوردت اللجنةُ أدلةً كثيرةً من الكتاب والسنة على كون العمل جزءًا من الإيمان، ثم قالت:

«وأما ما جاء في الحديث: أن قوما يدخلون الجنة لم يعملوا خيرا قط[1]؛ فليس هو عامًّا لكل من ترك العمل وهو يقدر عليه، وإنما هو خاصٌّ بأولئك لعذرٍ منعَهم من العمل، أو لغير ذلك من المعاني التي تلائم النصوصَ المحكمة، وما أجمع عليه السلف الصالح في هذا الباب.

هذا؛ واللجنةُ الدائمة إذ تبين ذلك، فإنها تنهى وتحذر من الجدال في أصول العقيدة؛ لما يترتب على ذلك من المحاذير العظيمة، وتوصي بالرجوع في ذلك إلى كتب السلف الصالح وأئمة الدين، المبنية على الكتاب والسنة وأقوال السلف، وتحذِّرُ من الرجوع إلى الكتب المخالفة لذلك، وإلى الكتب الحديثة الصادرة عن أناس متعالمين، لم يأخذوا العلم عن أهله ومصادره الأصيلة.

وقد اقتحموا القول في هذا الأصل العظيم من أصول الاعتقاد، وتبنوا مذهب المرجئة، ونسبوه ظلمًا إلى أهل السنة والجماعة، ولبَّسوا بذلك على الناس، وعززوه -عدوانًا- بالنقل عن شيخ الإسلام ابن تيمية -رحمه الله تعالى- وغيره

---

(١) الإشارةُ هنا إلى حديث الجهنميين (حديثِ الشفاعة)، وهو حديث طويل، أخرجه مسلم (١/ ١٦٧ح/ ١٨٣)، وانظر التفصيل حول هذا الحديث في كتاب (براءة أهل الحديث والسنة من بدعة المرجئة) (ص/ ٣٠٩) وما بعدها، (الإيمان عند السلف) (٢/ ١٢٧) وما بعدها، وغيرهما من كتب أهل السنة، المؤلَّفة في هذا الباب.

والغريبُ حقًّا في بعض مَن ذهب إلى هذا القول الخاطئ من المعاصرين: أنهم يتحدَّثون في موضوع تعريف الإيمان ومنزلةِ العملِ من الإيمان وكأن السلف لم يجمعوا النصوصَ في هذا الباب، وأنّهم لم يطلعوا على أحاديث الشفاعة وغيرِها من الأدلة التي ذكروها! والصحيح: أن هذه الأدلة لم تخفَ عليهم، وأن الأدلة في المسألة قسمان: قسمٌ محكمٌ واضح، وقسمٌ قد لا يتضح إذا لم يُرجع إلى المحكمات، والواجبُ في هذا القسم النظرُ فيه على ضوء الأدلة المحكمة، كما هو مذهب أهل السنة والجماعة في التعامل مع أدلة الكتاب والسنة.

من أئمة السلف بالنقول المبتورة، وبمتشابه القول، وعدمِ ردِّه إلى المحكم من كلامهم[1].

وإنا ننصحهم أن يتقوا الله في أنفسهم، وأن يثوبوا إلى رشدهم ولا يصدعوا الصف بهذا المذهب الضال، واللجنة -أيضًا- تحذِّر المسلمين من الاغترار والوقوع في شراك المخالفين لما عليه جماعة المسلمين: أهل السنة والجماعة، وفق الله الجميع للعلم النافع والعمل الصالح والفقه في الدين.

وصلى الله وسلم على نبينا محمد وآله وصحبه أجمعين».

هذا ردُّ اللجنةِ الدائمةِ على هذا القول، الذي يُنسَبُ إلى السلف، وكان ردُّ اللجنة واضحًا وصريحًا.

ومن الملفت للنظر: أن أكثرَ مَن ردَّت اللجنةُ عليهم: أخطأوا في هذا المسألةِ -منزلةِ العملِ من الإيمان- مبالغةً منهم في الردِّ على أهل الغلوِّ والتكفير، فالسياقُ الذي وردت فيه معظمُ تلك الأقوال -أقوالُ مَن أخطأ في هذه المسألة- سياقٌ محمودٌ، بل مطلوبٌ؛ لأن فيه ردًّا على الخوارج المعاصرين، وعلى أهل الغلوِّ والتطرُّف، الذين زادَ شرُّهم واستطارَ شَررُهم في هذا الوقت، حتى غدا موضوعُهم من أكثر الموضوعاتِ إلحاحًا في الوقت الراهن، وأبرزِها حضورًا، ومن أعظمِها

---

(١) ما أشارت إليه اللجنةُ مما حصلَ من المعاصرين في هذه المسألة؛ من التصرُّف في كلام شيخ الإسلام وغيرِه، ومن عدمِ ردِّ المتشابه إلى المحكم، وغير ذلك مما أدَّى إلى هذا القول الخاطئ: ملحوظٌ يُعرف بالنظرِ إلى الكتابات المختلفة، وقد أشارَ الإمامُ ابنُ خزيمة إلى شيءٍ من ذلك في هذه المسألةِ في كتاب التوحيد.

خطورةً على الفردِ والمجتمع في دينه ودنياه عمومًا، وعلى المنهج السلفيِّ خصوصًا، ولذلك، فقد تكاثرت الجهودُ المختلفةُ في مكافحتِه، ودأبت المكوناتُ العلميةُ على مقارَعَته، وسَعَت المجاميعُ الفقهيةُ في محاصرَتِه وتقويضِه، وسارَعت جهاتُ الإفتاء في الدول الإسلامية إلى إنكارِه وبيانِ بُعده عن الدين...

فالسياقُ محمود، ولكن أولئك الذين واجهوا هذا المرضَ لَـمَّا أخطأوا في حقيقة الإيمان، وأخطأوا في مسألةٍ مهمَّة، وهي منزلةُ العمل من الإيمان= لم يتردَّد علماؤنا الكبار وأئمتُنا في هذا العصر في الردِّ عليهم وإبطالِ قولِهم، وإبطالِ نسبتِه إلى السلف، حتى لا ينتشرَ هذا القول، وحتى لا يُنسَبَ إلى أهلِ السنة والجماعةِ؛ لكونه ظهرَ من أناسٍ هم من أهل السنة والجماعةِ من حيث الجملة، بل إنَّ بعضَهم لهم في سبيل نشر السنة والردِّ على أهل البدع من الجهودِ المشكورة ما هو معروفٌ للقاصي والداني، ولكن لا ينبغي في جميع الأحوال أن تُمسَّ عقيدة السلف في شيءٍ من مسائلها ودلائلها.

ولذلك كانت ردود اللجنة متوالية، وقوية.

ولا ينبغي أن تكون أخطاءُ بعض مشايخنا وأعلامنا سببًا لنسبة تلك الأخطاء إلى أئمة السلف، فمَن وقع في هذه الزلَّة مجتهدًا: فهو معذور، وخطؤه مغفورٌ بإذن الله تعالى، ولكن العتبَ على مَن يقلدهم على الخطأ، ويتعصَّبُ لهم في جميع الأحوال، وهذا يخالف منهج أولئك الأعلام.

ومن الملفت للنظر أيضًا: أن مشايخنا في ردودهم على مَن أخطأ في هذه المسألة: لم يشيروا أصلًا إلى ذلك السياق المحمود؛ لأنه تضمَّنَ خطأً فاحشًا في

مسألة منزلة العمل من الإيمان، فأرادوا استئصالَه وتجريدَه عن كلِّ ما يمكن أن يكون سببًا لتلميعه وترويجه، والله تعالى أعلم.

المبحث الثالث

مذهب شيخ الإسلام محمد بنِ عبد الوهاب في مسمى الإيمان

كان الشيخُ الإمامُ المصلحُ محمدُ بنُ عبد الوهاب أحدَ الأئمة الذين جدَّدَ الله بهم دينَه في الأعصار المتأخرة، وكان –رحمه الله تعالى– ملتزمًا بأصول أهل السنة والجماعة ومنهجهم في العقيدة وغيرِها من أبواب الدين، كما كان –رحمه الله تعالى– شديد الحرص على إبراز مذهب أهل السنة والجماعة في المسائل التي خولفُ فيها أهلُ السنة، ومن تلك المسائل: مسألة الإيمان.

ولم يكن خافيًا عليه أن مذهب أهل السنة والجماعة في الإيمان وسطٌ بين طرفين متقابلَين، بين مذهب الخوارج والمعتزلة، ومذهب المرجئة، فكان تأصيلُه واضحًا، ومتكرِّرًا، كما كانت ردودُه على المخالفين واضحةً وصريحةً ومكررة.

وقد اهتمَّ –رحمه الله تعالى– بإيضاح مذهب أهل السنة والجماعة في علاقة العمل بالإيمان، وأكّدَ كلام أئمة أهل السنة والجماعة على كونه جزءًا من الإيمان، وكونه من مسمَّى الإيمان، وردَّ على مَن يخالف أهلَ السنة، فيُخرجون العملَ من مسمَّى الإيمان.

وأقوالُه في ذلك كثيرةٌ، أكتفي بذكر بعضِها.

قال –رحمه الله تعالى–:

«لا خلاف بين الأمة أن التوحيد: لابد أن يكون بالقلب، الذي هو العلم؛ واللسان الذي هو القول، **والعمل الذي هو تنفيذ الأوامر والنواهي، فإن أخل بشيء من هذا، لم يكن الرجل مسلما.**

فإن أقر بالتوحيد، ولم يعمل به، فهو كافر معاند، كفرعون وإبليس. وإن عمل بالتوحيد ظاهراً، وهو لا يعتقده باطناً، فهو منافق خالصاً، أشر من الكافر والله أعلم»[1].

وقال أيضا: «اعلم رحمك الله أن دين الله يكون على القلب بالاعتقاد وبالحب وبالبغض، ويكون على اللسان بالنطق وترك النطق بالكفر، ويكون على الجوارح بفعل أركان الإسلام، وترك الأفعال التي تكفر، **فإذا اختل واحدة من هذه الثلاث كفر وارتدَّ**»[2].

وقال في آخر (كشف الشبهات): «ولنختم الكلام إن شاء الله بمسألة عظيمة مهمة جدا تفهم مما تقدم، ولكن نفرد لها الكلام لعظم شأنها، ولكثرة الغلط فيها، فنقول: **لا خلاف أن التوحيد لابد أن يكون بالقلب واللسان والعمل، فإن اختل شيء من هذا لم يكن الرجل مسلما.** فإن عرف التوحيد ولم يعمل به فهو كافر معاند كفرعون وإبليس وأمثالهما. وهذا يغلط فيه كثير من الناس، يقولون: هذا حق، ونحن نفهم هذا، ونشهد أنه الحق، ولكننا لا نقدر أن نفعله، ولا يجوز عند أهل بلدنا إلا من وافقهم، أو غير ذلك من الأعذار، ولم يدر المسكين أن غالب أئمة الكفر يعرفون الحق، ولم يتركوه إلا لشيء من الأعذار، كما قال تعال:

---

(١) (الدرر السنية) (٢/ ١٢٤).

(٢) المصدر السابق (١٠/ ٨٧-٨٨).

(**اشْتَرَوْا بِآيَاتِ اللهِ ثَمَنًا قَلِيلا**) [التوبة: ٩]، وغير ذلك من الآيات، كقوله: (**يَعْرِفُونَهُ كَمَا يَعْرِفُونَ أَبْنَاءَهُمْ**) [البقرة: ٤٦]، فإن عمل بالتوحيد عملاً ظاهراً، وهو لا يفهمه ولا يعتقده بقلبه، فهو منافق، وهو شر من الكافر الخالص: (**إِنَّ الْمُنَافِقِينَ فِي الدَّرْكِ الأَسْفَلِ مِنَ النار**) [النساء: ١٤٥]، وهذه المسألة مسألة طويلة تبين لك إذا تأملتها في ألسنة الناس، ترى من يعرف الحق ويترك العمل به، لخوف نقص دنياه أو جاهه أو مداراة، وترى من يعمل به ظاهراً لا باطنـًا، فإذا سألته عما يعتقده بقلبه فإذا هو لا يعرفه».

إلى غيرها من أقواله الكثيرة في كون العمل جزءًا من الإيمان.

وقد ردَّ الإمامُ محمدُ بنُ عبد الوهاب على المرجئةِ عمومًا، وعلى مَن يرى العملَ شرطَ كمالٍ على وجه الخصوص، من ذلك ما نقلَه الشيخ عبد الرحمن بن حسن بن الشيخ محمد -في معرض بيان منزلة الشيخ في العلم-: «وحضرَ مشايخُ الإحساء، ومن أعظمِهم: عبدُ الله بن عبد اللطيف القاضي، فطلبَ منه أن يُحضِرَ الأولَ من (فتح الباري) على البخاري، ويبيِّن له ما غلط فيه الحافظُ في مسألة الإيمان، وبيَّنَ أنَّ الأشاعرةَ خالفوا ما صدَّرَ به البخاريُّ كتابَه من الأحاديث والآثار»[1].

ومن المعروف أن الحافظَ ابنَ حجر نسبَ إلى السلف أنهم يرون الأعمالَ شرطَ كمالٍ في الإيمان، قال -رحمه الله تعالى-: «...فالسلفُ قالوا: هو اعتقادٌ

(١) انظر: (الدرر السنية) (١٢/ ٨).

بالقلب، ونطقٌ باللسان، وعملٌ بالأركان، وأرادوا بذلك أنَّ الأعمالَ شرطٌ في كماله»[1].

ولا ريب أنَّ هذا يُخالفُ مذهبَ أئمة السلف، منهم الإمامُ البخاريُّ صاحبُ الصحيح، الذي صدَّر كتابَ الإيمان بقوله: «باب الإيمان، وقولِ النبي ﷺ: بُني الإسلامُ على خمسٍ، وهو قولٌ وفعلٌ، ويزيد وينقصُ»، ولذلك لم يرتضِ الإمامُ محمدُ بنُ عبد الوهاب ما حكاه الحافظُ ابنُ حجر عن السلف.

تنبيه مهمٌّ إلى منهج الشيخ المجدِّد في عرض مسائل الإيمان

إنَّ المتأمِّلَ في أغلب كلام الإمام المجدِّد محمد بن عبد الوهاب عن الإيمان: يجده في سياق حديثه عن التوحيد، ولعلَّ ذلك للإشارة إلى ما حصلَ عند المرجئة وغيرِهم من الانحراف في التوحيد، وارتباطِ ذلك بانحرافهم في الإيمان، ولتوضيح هذا الموضوع: أشير إلى أنَّ الناظر في الانحرافات الواقعةِ في كثيرٍ من الحقائق والمفاهيم العقَديةِ والأصولية –بشكلٍ عام–: يلحظُ عاملَ التأثر والتأثير في ذلك، ويرى أنّ الانحرافَ في بعض الأصول عند المبتدعة أدّى إلى طرده في أصولٍ أخرى؛ لِمَا بين تلك الأصولِ من ترابطٍ وصلة.

ومن أبرز الأمثلةِ لذلك: ما حصلَ من الانحرافِ في مفهومِ التوحيد، حيث إنّ لذلك جذوراً تمتَدُّ إلى انحرافاتٍ أخرى حصلت في أصولٍ عَقَديةٍ أخرى، وأدّت إلى حصولِ الانحرافِ في التوحيد، كما أنّ بعضَ المفاهيم الخاطِئَةِ في

(١) (فتح الباري) (١/ ٣٩-٤٠) –ط: المطبعة البهية المصرية–.

بعض أنواع التوحيد: ساهمت في طمس الحقِّ الواجبِ وإخفائِه في أنواع التوحيد الأخرى.

ذلك: أنّ المتكلمين يُهملون توحيدَ الألوهية، ولا يُدخلونه في حقيقة التوحيد، وهناك أسبابٌ أدَّت إلى هذا الانحراف، ومن أبرز تلك الأسباب: **إرجاءُ المتكلمين في الإيمان:**

حيث إنَّ جمهورهم يرون أنّ الإيمانَ هو التصديقُ القلبيُّ فقط، كما سبق، ومن أخطر آثارِ دعوى أنّ الإيمانَ هو التصديقُ فقط: هو إخراجُ العملِ من الإيمان، وذلك لأنّ توحيدَ الألوهيةِ يعودُ إلى الإيمان، وهناك ارتباطٌ وثيقٌ بين مفهوم التوحيدِ ومفهوم الإيمان.

وتوضيحه: أنَّ الإيمانَ له جانبان[1]:

الأول: الجانب العلميّ فيه، وهو التصديقُ القلبي، ومعناه: نسبةُ الصدقِ إلى المُخبِرِ والخبَر، وهذا هو قولُ القلب.

والثانِي: الجانبُ العمليُّ فيه، وهو عملُ القلبِ والجوارح، ويشملُ ذلك: قولَ اللسان، وعملَ القلب، وعملَ الجوارح.

كما أن التوحيدَ له جانبان:

الأول: الجانبُ العلمي، وهو توحيدُ الربوبية، والأسماء والصفات، ويُسمّى كذلك: التوحيدُ العلمي.

---

(١) انظر: (حقيقة التوحيد بين أهل السنة و المتكلمين) (ص/ ٤٥٦-٤٥٧)، (مواقف التفتازاني) لكاتب السطور (٣/ ١٨٤٧-١٨٥٠).

الجانبُ الثانِي: الجانبُ العمَلي، وهو توحيدُ الألوهية، ويُسَمّى كذلك: التوحيدُ العَمَلي.

فإذا قارنّا بعد ذلك بين التوحيدِ والإيمان: فإننا نجد:

أنّ تصديقَ القلبِ (وهو الجانبُ العلميِّ من الإيمان) يشملُ تصديقَه فيما أخبر به من انفراده بالربوبيةِ وبالأسماءِ والصفات وبالألوهية (وهو الجانبُ العلميُّ من التوحيد).

كما نجد أنّ عملَ القلبِ والجوارح (وهو الجانبُ العمليِّ من الإيمان) يشملُ توحيدَ الألوهية (وهو الجانبُ العمليُّ من التوحيد)؛ لأنّ توحيدَ الألوهيةِ يقتضي التألُّهَ لله تعالى، والتعبُّدَ له، وهذا شاملٌ لعملِ القلبِ والجوارح؛ فإنّ عملَ القلبِ والجوارح إذا كان لله تعالى خالصـًا فهو توحيدُ الألوهية، وإذا كان لغير الله تعالى: فلا يصحُّ أن يُسَمّى إيمانـًا أو إسلامـًا.

ونلاحظُ مما سبق: أنّ توحيدَ الألوهيةِ أصلُ الإيمان، إذ هو عملُ القلبِ والجوارحِ، والنصوصُ شاهدةٌ على وجودِ الارتباطِ الوثيقِ بين مفهومِ التوحيدِ والإيمان، وليس غرضي هنا التفصيل في هذا الموضوع، ولذلك أكتفي بالإشارة فقط[1].

وبعد أن تقرّرَ أنّ بين المفهومَين ارتباطـًا كبيراً، وأنّ كليهما يدلُّ على القولِ والعمل: فلا بدّ أن يكون للانحرافِ في أحدِهما أثر على الآخر.

---

(١) انظر بعضَ النصوص في ذلك في (حقيقة التوحيد بين أهل السنة و المتكلمين) للسلمي (ص/ ٤٥٧-٤٦٠).

وهذا ما وقعَ بالفعلِ في هذا الموضوع؛ فإنّ أهلَ الكلام لَمّا انحرفوا في مفهوم الإيمان: أثّرَ ذلك عليهم في فهمهم للتوحيد.

فإذا عرفنا موقفَ جمهورِ الأشاعرة والماتريديّة من الإيمان، وهو أنه عبارةٌ عن التصديقِ القلبيِّ فقط: فسيتّضِحُ لنا موقفُهم من توحيد الألوهية، وهو أنهم يرون أنه لا يدخلُ في الإيمان، ولا يترتبُ على تركه كفر.

وهذا من أعظم الأسبابِ التي دعَتهم إلى إهمالِه؛ حيث يرون أنّ مكانَ شرح حقيقةِ هذا التوحيد في كتب الرقاق والآداب والفضائل، أمّا كتبُ العقائد: فلا مجالَ لبحث هذا النوع من التوحيد فيها، لأنه لا يدخلُ في الإيمان.

وأمّا قولُهم بوجوب الفرائض، وترتُّبِ العقابِ على تركِها: فذلك لأنهم يرون أنّ عملَ القلبِ والجوارح شرطُ كمالٍ لا يدخلُ في ماهِيَّةِ الإيمان، وإن كان من دين الإسلامِ عمومـًا.

والصحيحُ: أنّ عملَ القلب والجوارح – الذي هو توحيدُ الألوهية – ركنٌ أساسيٌّ في الإيمان، حيث يزولُ الإيمانُ بزواله.

والمهمُّ هنا: الإشارةُ إلى حقيقةٍ مهمةٍ قد لا يتنبَّهُ لها الكثيرون، وهي أنّ قولَ المتكلمين في الإيمان، وأخذَهم بالإرجاء: له أثرٌ بالغٌ في إهمالِهم لهذا التوحيد، الذي هو قطبُ رحى الدين، وأولُه وآخرُه، وأولُ وآخرُ دعوةِ الأنبياءِ والمرسلين[1].

ويبدو لي أن الشيخ المجدِّد أراد أن يبين هذا الارتباط، ويردَّ على المخالفين في جميع انحرافاتِهم، ويبين تميُّز أهل السنة في التوحيد والإيمان، والله تعالى أعلم.

---

(١) نقلًا وتلخيصًا من المصدر السابق، ومن رسالتي (مواقف التفتازاني) (٣/ ١٨٤٧-١٨٥٠).

هذا، وقد أكَّد أئمةُ الدعوة السلفية من بعده ما أكَّده، من ذلك:

١- ما قاله الشيخُ محمد بن علي بن غريب -أحدِ تلاميذ الشيخ الإمام المجدِّد- في معرض ردِّه على استدلال مَن يستدلُّ بأحاديث الشفاعةِ على إخراج العملِ من الإيمان:

«وأمَّا إخراج الله مِن النار مَن لم يعمل خيرًا قطُّ، بل كَفَى عن العمل وجودُ أدنى إيمانٍ في قلبه وإقرارٍ بالشهادتين في لسانه؛ فهو إمَّا لعدم تمكُّنه من أداء ما افترض الله عليه مِن أركان الإسلام، بل بمجرَّد أدنى إيمانٍ في قلبه وشهادةٍ بلسانه خرمَتْه المنيَّةُ، لكنَّه قد عَمِل عملًا مفسِّقًا بعد وجود ما صدر منه عالِمًا به، فاستحقَّ دخولَ النار عليه، وإمَّا لكونه نشأ في مكانٍ قريبٍ مِن أهل الدِّين والإيمان، فلم يَعلم ما أوجب اللهُ على خَلْقه مِن تفاصيل الدِّين والإيمان، والإسلامِ وأركانه، بل جَهِل ذلك ولم يسأل أهلَ الذِّكر عنه، وبأنَّ الله أوجب على خَلْقه المكلَّفين التفقُّهَ في الدِّين وإن لم يحصل إلَّا بقطع مسافةٍ كثيرة؛ لأنه غيرُ معذورٍ بهذا الجهل؛ إذ مثلُه لا يجهل ذلك لقُربه مِن المسلمين، فيعاقبه الله على ترك تعلُّم ما أوجب اللهُ عليه، وهذا لا يُخلَّد في النار إن لم يوجَد منه مُنافٍ للإسلام؛ مِن إنكارِ أمرٍ عُلم مِن الدِّين ضرورةً، ولم يمتنع مِن إجابةِ إمام المسلمين إذا دعاه لتقويم أركان الدِّين، بل هو مؤمنٌ بالله وملائكته وكُتُبه ورُسُله واليوم الآخِر وبالقدر، لا ينكر منه شيئًا، وبأركان الإسلام كلِّها، لكنَّه جهل تفاصيلَ ذلك وأحكامَه وما يجب عليه منه»[1].

(١) (التوضيح عن توحيد الخلَّاق في جواب أهل العراق) للشيخ محمد بن علي بن غريب (١/ ٣٥٥).

٢- ومن ذلك: ما قاله الشيخ محمد بن إبراهيم آل الشيخ (ت١٣٨٩هـ)، قال: «...فدل على أن مجرد قول لا إله إلا الله لا يمنع من التكفير، بل يقولها ناس كثير ويكونون كفارا: إما لعدم العلمِ بها، أو العملِ بها، أو وجود ما ينافيها، فلابد مع النطق بها من أشياء أخر، أكبرها معرفة معناها والعمل به».

٣- ومن ذلك: ما ذكرَه تلميذُه الشيخ الإمامُ عبدُ العزيز بن عبد الله بن باز (ت١٤٢٠هـ)، حيث قد أكَّد خطأ من يرى الأعمالَ شرط كمالٍ في الإيمان مرارًا وتكرارًا، من ذلك: كلامُه في حوار أجرته معه مجلة المشكاة، حيث كان الحوار التالي:

«المشكاة: ذكر الحافظ ابن حجر في الفتح عندما تكلم على مسألة الإيمان والعمل، وهل هو داخل في المسمى، ذكر أنه شرط كمال، قال الحافظ (السلف قالوا...

قال الشيخ ابن باز: «لا، هو جزء، ما هو بشرط، هو جزء من الإيمان، الإيمانُ قول وعلم وعقيدة أي تصديق، والإيمان يتكون من القول والعمل والتصديق عند أهل السنة والجماعة».

المشكاة: هناك من يقول بأنه داخل في الإيمان لكنه شرط كمال؟

الشيخ: لا، لا، ما هو بشرط كمال، جزء، جزء من الإيمان. هذا قول المرجئة، المرجئة يرون الإيمان قول وتصديق فقط، والآخرون يقولون: المعرفة. وبعضهم يقول: التصديق. وكل هذا غلط .

الصواب عند أهل السنة أن الإيمان قول وعمل وعقيدة، كما في الواسطية، يزيد بالطاعة وينقص بالمعصية.

المشكاة: المقصود بالعمل جنس العمل؟

الشيخ: من صلاة وصوم وغيره. عمل القلب من خوف ورجاء .

المشكاة: يذكرون أنكم لم تعلقوا على هذا في أول الفتح؟

الشيخ: ما أدري، تعليقنا قبل أربعين سنة، قبل أن نذهب إلى المدينة، ونحن ذهبنا للمدينة في سنة ١٣٨١ هـ، وسجلنا تصحيحات الفتح أظن في ١٣٧٧هـ أو ٨٧ (لعلها ٧٨) أي تقريبا قبل أربعين سنة. ما أذكر يمكن مرّ ولم نفطن له».

وأقوال الشيخ في هذا كثيرةٌ جدًّا.

ولا زالَ أئمةُ أهل السنة والجماعة في هذا العصر يبينون مذهب أهل السنة، ويردُّون على مَن خالفهم من الغلاة والمرجئة، ويؤكِّدون خطأ مَن وقع في هذه الزلَّة.

والله أعلم بالصواب.

وصلى الله تعالى على خير خلقه محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، والحمد لله رب العالمين.

فهرس الموضوعات

المقدمة وخطة البحث.....٢

المبحث الأول: الأقوال في تعريف الإيمان.....٣

المطلب الأول: قول أهل السنة والجماعة.....٣

المطلب الثاني: أقوال المرجئة.....٦

المبحث الثاني: تحرير القول فيمَن يرى العملَ شرطًا في كمال الإيمان.....٩

المطلب الأول: بيان كون هذا القول من أقوال المرجئة، وليس من أقوال السلف.٩

المقام الأول: بيان مصادمتِه لأصول أهل السنة، وكونه متناقضا....٩

المقام الثاني: خطأ أصحاب هذا القول في تفسير (العمل).....١١

المقام الثالث: تصريحُ كثيرٍ من المرجئة بأن الأعمالَ شرطُ كمالٍ في الإيمان عندهم.....١٣

المطلب الثاني: خطأ نسبتِه إلى السلف.....١٦

المطلب الثالث: تحذير العلماء من هذا القولِ وقائليه.....١٧

المبحث الثالث: مذهب شيخ الإسلام محمد بنِ عبد الوهاب في مسمى الإيمان..٢١

أقوالُه –رحمه الله تعالى– في بيان منزلة العمل من الإيمان.....٢١

تنبيه مهم في منهج الشيخ في عرض مسائل الإيمان.....٢٢

أقوال أئمة الدعوة بعده.....٢٤

فهرس الموضوعات.....٢٧